إشكالات التلقّي
في الدراسات التوليدية التحويلية العربية

أ.م.د. آلاء علي عبد الله العنبكي
alaaali@alkadhum-col.edu.iq

الملخص

يشمل هذا البحث دراسة لأهم الإشكالات التي تواجه الكتابات العربية في النظرية التوليدية التحويلية التي وضعها " نعوم چومسكي" التي جعلتها تتأخر عن نظيرتها الغربية . وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسّم البحث على مقدّمة وتوطئة تمثل مدخلاً لإشكالات التلقي في الدراسات العربية المتعلقة بالنظرية المذكورة وهي الإشكال المنهجي وإشكال التراث اللغوي العربي والتصور الخاطئ لتميز اللغة العربية ، ومن ثم خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث .

Abstract

This includes research, apportioned on the front of research and preparation represents an approach to the problematic reception in Arab writings on the theory in question, confusion systematically and problematic heritage of the Arabic language and a misperception of the Arabic language. and conclusion

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيّدِنا محمّد وعلى آل بيته الطيّبين الطاهرين وصحبه المنتجَبين ، وبعد :

فإنّ الدرس الأكاديمي الرصين هو ذاك الذي يعتمد على البحث والتنقيب في مصادر المعرفة وحفرياتها أين ما كانت ؛ ليوازن ويقارن ويحلِّل ويناقش ويتابع المعلومة أفقياً وعمودياً في حركة التاريخ ؛ لذا جاءت دراستنا هذه منسجمة مع خطّ هذا النسق ؛ إذ تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب مهم من نظرية تعدّ إحدى أهم النظريات اللغوية الحديثة ، تلك هي النظرية التوليدية التحويلية Transformational generative theory لمؤسّسها (أفرام نعوم چومسكي A. N. Chomsky) .

يتعلق ذلك الجانب بالكتابات العربية التي تناولت تلك النظرية محاولين مقابلتها بالكتابات الغربية عن هذه النظرية مستنتجين مدى الفارق بينهما ، ذلك الفارق الذي نراه يعود إلى جملة أسباب أهمها قضية التلقي عند الكتاب العرب ليكون ذلك لنا مدخلاً لنتعرض إلى موضوعنا الأساس المتعلق بإشكالات التلقي في الكتابات التوليدية التحويلية العربية التي من أهمها الإشكال المنهجي ، وإشكالية التراث اللغوي العربي ، والتصوّر الخاطئ لتميز اللغة العربية . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

توطئة

يُفضي النظر في البحوث والدراسات اللغوية الغربية إلى أن تطوّرها قائم على كثير من الأسس والشروط التي أدّى التزامهم بها إلى ما وصلوا إليه من طفرة علمية في مجال اللغة ، أما إذا وجّهنا النظر إلى الدراسات والبحوث اللغوية العربية ، فسنجدها دراسات غير ناضجة في أغلب الحالات ؛ ((فمنها البحث التقليدي الذي لا يواكب نظرياً ، على الرغم مما قد يكون فيه من جهد تأريخي أو وصفي . ومنها البحث الذي يُغرق في المرجعيات الغربية ، وينقصه التطبيق المقنع ، بل حتى

المواكبة النظرية التي يدّعيها . ومنها البحث الذي تغيب عنه الإشكالات الحاسمة التي أُثيرت في الأدبيات ، عربيِّها وغربيِّها .

ويندر أن تجد بحوثاً تتماشى والمعايير الدولية في كتابة البحوث ، أو نقداً موضوعياً يُمكِّن من التراكم والتجاوز . والنزر القليل المقبول ليس له التأثير الكافي في تغيير الصورة ، أو تغيير البرامج القائمة)) (١) .

كما أن المنقول إلى العربية من النتاج العلمي في الدرس اللساني الحديث على تعدّد اتجاهاته ومنطلقاته النظرية مازال قليلاً لا يفي بمتطلبات المعرفة سواء كان ذلك النتاج مترجماً أم مؤلَّفاً . كما أن الدراسات العربية التي تأخذ بالمناهج الحديثة لا تزال أقلّ مما يُرجى ، لذا كان الشعور – عند اللسانيين العرب – ولا يزال بغرابة المصطلح اللساني على أُذن القارئ العربي ، وعدم الاعتياد عليه أو القدرة على استساغته هو الإحساس السائد (٢) .

والحال هذا نجده منطبقاً على النظرية اللسانية التوليدية التحويلية ؛ لكونها أحدى النظريات اللسانية الحديثة . فالمعروف عن هذه النظرية قد جاءنا عن طريق كتب ومقالات تعدّ على الأصابع ، منها ما هو مترجَم ، ومنها ما كتبه من اطّلع على فكر هذه المدرسة . ولذلك لا تزال الحاجة قائمة للتعريف بأسس هذه النظرية والتطورات التي حدثت فيها (٣) .

أما سبب هذا التراجع فيعود إلى ((البيئة العربية التي لم تنضج بعد لإقامة بحث علمي ناجع ومدمج . وقد يكون ضمور تكوين الطلبة والأساتذة . وقد يكون ضعف نظام التقييم لهذه الجماعة وتلك . وقد يكون نضب الأخلاقيات العلمية والسلوكيات المهنية . وقد يكون المجتمع محافظاً لا يقوى على التغيير)) (٤) .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من أسباب ، الخلط الغريب ((في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة أو التي يحال إليها . فتجد من يستخدم مصطلحاً خطأً ، أو ينسب رأياً لم يقل به أحد ، أو يدعم ما يقول برأي من هذه المدرسة نبذ منذ وقت طويل)) (٥) بنحو أصبحت هذه الظاهرة متفشية في الكتابات اللسانية العربية بشكل عام والتوليدية التحويلية منها بشكل خاص .

ولذلك كان من غير الممكن في وضع كهذا ، توقع وجود دراسات عربية توليدية تحويلية ضمن الإطار النظري والمنهجي لهذه النظرية إلا ما ندر . ما خلا بعض المحاولات الجادّة في بعض الدول العربية كالمغرب العربي [٦] .

ويمكن أن نَرجع أسباب تراجع الدراسات التوليدية التحويلية العربية الحديثة عن نظيرتها الغربية إلى مجموعة من الإشكالات يمكن أن نحدّدها بالنقاط الآتي ذكرها :

أولاً : الإشكال المنهجي .

إن المتتبِّع لمسار الدراسة في الدرس اللساني العربي الحديث يجد أن هناك شبه إجماع على تخلفها عن نظيرتها الغربية ، وأن واقع هذه اللسانيات في المشرق العربي يختلف عما هو عليه في مغربه بشكل عام . فالنظر في البحوث والدراسات اللغوية في الغرب يُفضي إلى أن تطوّرها قائم على التراكم والتجاوز ، وأنها كانت نتيجة طبيعية لتراكمات لغوية سابقة مهّدت الطريق وفسحت المجال لاختبار أنظار سابقة كشف تاريخ البحث اللغوي عدم إجرائيّتها [٧] .

وهذا يعني أن ظهور النظرية التوليدية التحويلية في الغرب لم يكن طفرة ((بل كان حصيلة تطوّر طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون ؛ شكّلت أعمال نحاة القرون الوسطى ، والنحو العام المعقلن لبور رويال ، واللسانيات الديكارتية واللسانيات المقارنة ، واللسانيات البنيوية ، أهمّ سماتها البارزة)) [٨] ، وعلى هذا الأساس يكون التراكم أساساً مهمّاً من أسس البحث السليم .

والسؤال هنا هل خضعت الكتابة التوليدية التحويلية العربية كنظيرتها الغربية لهذا الأساس ، ووعى كتّابها أهميّته ، أو إنها كانت طفرة ؟

إذا كانت الثقافة العربية قد تعرّفت أهم اتجاهات البحث اللساني التي سادت في الغرب منذ عصر النهضة ، فإنها لم تستطع إفراز بحوث تضاهي نظيرتها في الغرب ، كما أن الثقافة العربية لم تُفرز اتجاهاً بنيوياً يحمل كل خصوصيات هذا الاتجاه ومقوّماته كما هي عليه في الغرب ، لذا ظل الاتجاه البنيوي في الثقافة العربية أسير أعمال النحاة وتحليلاتهم .

لهذه الأسباب وغيرها ، يبقى الحديث عن اتجاه توليدي تحويلي في الثقافة العربية مفتقراً إلى الشروط الحضارية والتاريخية التراكمية التي ظهر على أساسها الاتجاه التوليدي التحويلي في

الغرب . لذا يمكننا القول إن ظهور المنهج التوليدي التحويلي في الدرس العربي كان طفرة ، مما يجعله مفتقداً إلى الأسس التي يفرضها تطوّر الاتجاه اللساني [٩] .

كما أن البحوث اللسانية – ومنها البحوث التوليدية التحويلية بصورة خاصة – لم تكن بمنأى عن مبدأ التكامل أو التداخل بين العلوم الذي أضحى تقليداً علمياً راسخاً يطبع مسيرة العلوم في العصر الحديث ، بل إنها كانت معنية به بشكل أكبر ؛ ذلك أنَّ (النمذجة) اللسانية تفرض خصوصيات لسانية لا يمكن التوصّل إليها إلا من خلال الاستعانة بالتطوّر الحاصل في مجالات معرفية أخرى [١٠] .

إن الخطاب المعرفي في كل قطاع من قطاعات المعرفة العلمية في الغرب أصبح اليوم يحمل كثيراً من المفاهيم والتقنيات ذات الأصول المعرفية المتعدّدة ، والمقدّمات الفلسفية والطرائق الاستكشافية التي لا يُصرَّح بها ؛ لأنها تعدّ جزءاً من تقليد علمي منغرس في آليات إنتاج المعرفة الاستدلالية ، ومن ثم فإن هذه المعرفة الضمنية صارت تُتوارث بين الخطابات وتنتقل بين القطاعات المعرفية [١١] .

وهذا ما وعاه چومسكي عندما اهتمّ في صياغة نظريته بالبحوث الرياضية والمنطقية والفيزيائية وغيرها وجعلها أصولاً لنظريته ، ناهيك عن البحوث الحاسوبية التي أصبحت تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من نظريته ولاسيّما في برنامجها الأدنى ؛ إذ عدّ چومسكي نسق القواعد في هذا البرنامج نسقاً تضبطه النظرية الحاسوبية [١٢] . ويمكن أن نعزو اهتمام النظرية التوليدية التحويلية بهذه المجالات العلمية إلى سببين [١٣] :

– **الأول** : أنها نظرية تتبنى مفهوماً عقلانياً للمعرفة العلمية ، بمعنى أنها تتوخى انتقاد النظريات التي يبنيها العالِم وإبطالها إذا اقتضى الأمر ، وليس إثباتها أو البرهنة على صحتها ، وهذا هو الطريق الصحيح والوحيد نحو التقدّم العلمي .

– **الثاني** : أنها نظرية لا تعتني باللغة ، وإنما بالنحو ، أي بالآلة التي تمكّن من توليد عدد غير متناه من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة . وهذا يعني أن هذه النظرية تهتم بالعضو الذهني الذي يتم بوساطته إنتاج اللغة .

وعندما نعود إلى الدراسات اللسانية التوليدية العربية نجد أن كثيراً من هذه الأصول المعرفية لا يتمّ استحضارها ، كالتعامل مع أنظمة اللغة الطبيعية ، أو مع أنظمة الحواسيب أو مع أساليب بناء النماذج ، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من سياق اللسانيات التوليدية غير الظاهر يتمّ تغييبه ، ويدلّ هذا التغييب على عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم ، وهذا يعني أن الانخراط العربي في إنتاج المعرفة اللسانية التوليدية إنما هو انخراط سطحي ، مما يجعل تلقي هذه اللسانيات في الدرس العربي تلقياً مبتوراً [١٤] .

يحاول چومسكي في بحثه اللساني أن يجيب عن السؤال الكبير الموجَّه إلى البحث في اللغة الطبيعية ، بل يجعله الموجِّه في دراسته للغة الإنسانية ، هذا السؤال هو ما يسمى مُشكل أفلاطون أو معضلة أفلاطون ، ومفاده : ((كيف يمكننا معرفة الكثير عن شيء (أشياء) لا نملك سوى أبهت الدلائل وأفقرها حوله)) [١٥] . بمعنى كيف للإنسان أن يكتسب معرفة لغوية منظمة على الرغم من فقر المنبه ؟ هذا ما حاول چومسكي الإجابة عنه في مؤلَّفه (معرفة اللغة) . وتبعته في ذلك الدراسات الغربية التي اهتمّت بظواهر علم النفس للبرهنة على صحة الاستدلالات التوليدية ، واهتمّت بدراسة الصورية والاستدلال في النحو التوليدي التحويلي ، هذا فضلاً على أنها نوّعت من مظاهر تطبيق الأنموذج التوليدي فشملت الصوت والصرف والتركيب والدلالة والمعجم وغير ذلك [١٦] .

أما اللسانيات التوليدية التحويلية العربية فإنها بدت منعزلة عن هذا الاتجاه ؛ لتغييبها الاتجاه الفلسفي والمعرفي كما أسلفنا ، لتتحول بذلك إلى نماذج صالحة للتطبيق على بعض ظواهر اللغة العربية من خلال انتقاء بعض مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وتعميماتها ، ومن ثمّ انتقاء الظواهر المناسبة لتمثيلها . أي أنها تكتفي ببعض الأوصاف المعروفة والمحدّدة ، مما يجعل الكثير من الأوصاف التوليدية التحويلية العربية مكرورة ؛ لأنها تعالج القضايا نفسها ، بينما تظلّ القضايا الأخرى مغيّبة عن ذلك البحث [١٧] .

هذا فضلاً عن أن الأبحاث التوليدية العربية قد ركّزت اهتمامها على مستويين أساسيين هما المستوى التركيبي والمستوى الصوتي ، بينما تتمّ الإشارة إلى المستويات الأخرى إشارات خجولة ،

غير آبهة بأهمية تداخل هذه المستويات وتكاملها في الدرس التوليدي التحويلي خاصة واللساني عامة .

فالواقع اللغوي يؤكّد أن كثيراً من تلك القضايا التركيبية الخاصة باللغة العربية ترتبط في جوانب كثيرة مع مستويات اللغة الأخرى وتتداخل معها ، ولا يمكن أن نفصل بعضها عن بعض إلاّ لحسابات منهجية لا غيرها (١٨) .

إن غياب الانسجام بين البحوث والكتابات التوليدية التحويلية العربية أفرز جملة من النتائج المباشرة كان من أبرزها ((العجز عن تطوير أي نموذج من النماذج التوليدية ، وأي ملمح إضافي لا يتجاوز اقتراح تعميمات جديدة لا تخرج عن إطار النظرية التوليدية العام ... وهذا ما يتعارض مع القسمة العقلية التي تفرض على اللساني العالِم ألاّ يقف عند حدود ما هو ملاحَظ ، بل أن يسعى إلى امتلاك الحاسة الاستكشافية التي تمكِّن من استكشاف الظواهر ذات الدلالة بالنسبة إلى تطوّر النظرية أو النموذج)) (١٩) .

ثانياً : إشكال التراث اللغوي العربي .

وقف المحدثون من التراث اللغوي العربي موقفين (٢٠) :

– **الأول** : موقف يسعى إلى التوفيق بين فرضيات الدرس التوليدي التحويلي ومعطيات الدرس العربي القديم . ومن المحدثين الذين تبنّوا هذا الموقف مازن الوعر في كتاباته ؛ إذ أكّد أهمية انفتاح البحث اللساني العربي على البحوث اللغوية التراثية ، إن هو أراد أن يتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تعوّق تقدُّمه كمسألة الصراع بين القديم والحديث .

يقول : ((إن أية نظرية لسانية عربية حديثة ، تطمح لأن تكون علمية فاعلة ومتفاعلة في حقل التكوين اللساني المعاصر ، لابدّ لها من أن تتجاوز المشكلات والمجادلات الزائفة التي تعوق البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة ، تلك المشكلات الناتجة عن الصراع الذي مازال مستمراً بين أنصار القديم وأنصار الحديث ، بين أنصار القديم المتعلّق بالبحوث اللغوية العربية التي وضعها العرب القدماء ، وبين أنصار الحديث المتعلّق بالبحوث اللسانية الغربية التي وضعها علماء الغرب المحدثون ، وأسّسوا من خلالها علماً قائماً برأسه دعوه علم اللسانيات)) (٢١) .

وعلى هذا الأساس يترتّب أن : ((أي إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدّي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة)) (٢٢) .

ويمكن أن نتمثل هذا الاتجاه بقول محمد حماسة عبد اللطيف : ((لاشك إن كل فكر حديث متميز يفيد في فتح زاوية جديدة من زوايا النظر إلى ذلك الهرم القديم الشامخ الذي يكاد إلْفُنا له واعتيادنا عليه يفقدنا دقة النظر فيه والتنبه لما يحتوي عليه ولما ينجز فيه على السواء)) (٢٣) .

إن التوفيق بين النظريات اللسانية الحديثة ومعطيات التراث النحوي العربي يعني ضرورة توظيف التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية الحالية ، وهذا يعني الخلط بين نسقين مختلفين ؛ فالآلة الواصفة للغة العربية القديمة تحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم ، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم ، مثلما تحتاج اللغة العربية الحالية إلى آلتها الواصفة وفكرها النحوي ، وعلى هذا تكون الآليتان الواصفتان مختلفتين .

ومعنى ذلك أنّ أي مواجهة بينهما ستقود إلى حكم مجحف لكليهما ؛ إذ لا يمكن الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتقنية معينة ، بمقاييس عصر يتسم بالتقدّم الكبير في العلم والتقنية ، وعليه ليس للآلة الواصفة عند القدماء أي امتياز في وصف اللغة العربية الحالية ، بل إنها غير لائقة في أحوال كثيرة ، لذلك لا يمكن الأخذ بتحليلات القدماء كلها ، وإن كان من الممكن الأخذ بخطوطها العامة ، أو بعض جزئياتها ، أو الاستئناس بها (٢٤) .

– **الثاني** : موقف يرى أصحابه أن معطيات الدرس التراث النحوي العربي لا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية ؛ لأنها ناقصة ، نجد مثل هذا الموقف عند ميشال زكريا الذي يعبّر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية القديمة لدراسة اللغة ، ويرى أن النظريات اللسانية الحديثة يمكن أن تشكّل بديلاً عن النحو العربي . إذ يقول :

((لا نفع ، بعد الآن ، في أن نردِّد ، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنوها في المجالات اللغوية ، وإنْ أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض . فهذه الدراسات وإن دلّت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة ، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية ، لم تعد تفي ، في الحقيقة ، في

مجال تحليل اللغة . ففي هذا المجال ، تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة ، في نظرنا ، التقنية المتطوّرة التي تتسلّح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها)) (٢٥) .

ومع ذلك يؤكّد ميشال زكريا أن مفاهيم هذه النظريات الألسنية الحديثة ليست غريبة أو دخيلة على التراث اللغوي العربي ؛ إذ إن كثيراً من علماء العربية القدامى كالخليل وسيبويه وابن جني ، حلّلوا اللغة العربية من منطلقات علمية يمكن أن نعدّها متطوّرة جداً بالنسبة لعصرهم . وهذا بمنزلة الحافز والمشجّع لنا على اعتماد النظريات العلمية الحديثة في تحليل اللغة العربية (٢٦) .

إذن ((فالمطلوب الآن هو إعادة النظر مجدّداً في طرائق التحليل اللغوي العربي ، على ضوء التطوّر العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة ، والسعي إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهّم قضايانا اللغوية ، ووضع الأسس السليمة والعلمية لدراسة لغتنا وتحليلها)) (٢٧) .

وضمن هذا التوجه يمكن أن ندرج موقف عبد القادر الفاسي الفهري الذي يصف المعطيات التي نجدها عند القدماء بأنها معطيات ناقصة والسبب في ذلك أننا لا ننتظر من أي نحو مهما كان حجمه ، أن يكون من الشمولية بحيث يزوّدنا بما يهمنا من المعطيات ، كما أن هذه المعطيات زائفة ومصطنعة في بعض الأحيان ، فضلاً على أنها معطيات يتعذّر الفصل فيها بسهولة بسبب غياب المنهج النقدي العلمي الدقيق (٢٨) .

وبناءً على ما سبق يحدّد الفهري موقفه بقوله : ((إننا ، على العكس من الفكرة الشائعة التي مُفادها أن النحو التقليدي يزوّدنا بكل ما نحن في حاجة إليه ، ينبغي أن نتوقّع غيابَ المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا ، أو تشويهَها أو إنكارَ بعض النحاة لها ، أو اختلافَها باختلاف مراحل تاريخ اللغة ... الخ . على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها)) (٢٩) .

من الواضح للملاحِظ المتتبِّع أن معطيات اللغة العربية الحالية ليست هي بعينها المعطيات التي وصفها النحاة الأقدمون ؛ لأن تحليلاتهم اللغوية لم تعد تفي بالحاجة ، كما أنها تغيِّب أو تشوّه أو تُنكر المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضات التوليديين ، وهذا ما دعا هؤلاء اللسانيين – ميشال زكريا والفهري وأمثالهما – إلى تجاوز النحو العربي وإحلال النظريات اللسانية الحديثة بديلاً عنه ، وبالأخص النظرية التوليدية التحويلية على وجه التحديد (٣٠) .

ثالثاً : التصوّر الخاطئ لتميز اللغة العربية .

من الإشكالات التي تقف عائقاً أمام وصف اللغة العربية اعتماداً على النظريات اللسانية وبالتحديد النظرية التوليدية التحويلية ، التصوّر الخاطئ لتميز اللغة العربية ؛ إذ يرى بعض اللغويين العرب أن اللغة العربية لغة متميّزة تنفرد بسمات وخصائص لا توجد في لغات أخرى ، ومن ثم لا يمكن أن توصف بالاعتماد على النظريات اللسانية الحديثة ؛ لأنها نظريات غربية وُضعت لوصف لغات أجنبية [٣١] .

والذي نراه أن اللغة العربية بصفتها " لغة " تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في الخصائص اللغوية (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) تضبطها في ذلك مبادئ وقيود تضبط غيرها من اللغات الطبيعية . وهذا لا ينفي أن كونها " عربية " يعني أنها تختصّ بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات الأخرى ، وإنما توجد في بعض اللغات ، إن وُجدت [٣٢] .

وهذه الخصائص التي تنفرد بها العربية هي خصائص ذاتية خاصة باللغة الواحدة وهذا ينطبق على أي لغة أخرى ؛ فلكل لغة بعض الخصائص الدقيقة والخاصة التي تجعلها تنماز من غيرها من اللغات . ففي اللغة العربية على سبيل المثال يكون بناء الجملة الفعلية :

- **فعل + فاعل + مفعول به (إن كان الفعل متعدّياً) .**

وقد توافقها في ذلك لغة أو أكثر ، وتخالفها لغة أو أكثر كاللغة الانكليزية التي يكون بناء الجملة الفعلية فيها كالآتي :

- **فاعل + فعل + مفعول به .**

غير أن هذا لا يعني أننا لا نستطيع وصف اللغة العربية بنظرية لسانية كالنظرية التوليدية التحويلية ، بحجة أنها نظرية غير عربية ؛ فهذه النظرية هي نظرية عالمية وُضعت لوصف كل اللغات دون استثناء ، معتمدة في ذلك مبدأ الكلية والعمومية ، بمعنى أنها نظرية تُعنى بالقضايا الكلية المشتركة بين كل اللغات وبضمنها العربية بصرف النظر عن الخصائص الخاصة بكل لغة . وهذا يعني أن اللغة العربية ، واللغات الأخرى غير العربية ، هي مما يدخل في برنامج بحث النظرية التوليدية التحويلية ، وبذلك أثبتت هذه النظرية كفايتها الوصفية لكل اللغات .

أما القول ببناء أنموذج خاص للغة العربية بلا تقديم الدليل والحجة على صحة هذا الطرح أو ثبوته ، فهو أمر بعيد عن الخطاب العلمي(٣٣) . ومثل هذا المنطق يعني ((أن كل لغة لها نظريّتها اللسانية وأنموذجها الصوري اللائق بوصفها . وهذا لا يقول به ، ولا يمكن أن يقول به ، أي لغوي))(٣٤) . فالخلاف في هذه القضية – إذن – ليس مجرد اختلاف في وجهات النظر ، بل هو خلاف عميق ، يتصل بمشروعيّة البحث اللساني الحديث أو عدم مشروعيتّه .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى أن كثيراً من اللسانيين العرب أخذوا بالنظرية التوليدية التحويليةTransformational generative theory مقولةً وإجراءً لكنهم لم يواكبوا تطوراتها اللاحقة ، إلا القليل منهم ؛ وربما يعود سبب ذلك إلى بعض الإشكالات كالإشكال المنهجي كما أن هذه الدراسات اعتمدت الأساس النظري للمنهج التوليدي التحويلي ، لا أنموذجه النحوي ؛ إذ بقي شكل النظرية في عام ١٩٦٥ على صعيدها المعرفي والإجرائي في أنموذجها النحوي معياراً يعتمده البحث في بقية الدراسات ؛ ويعود سبب ذلك إلى أن النظرية التوليدية التحويلية عند چومسكي قامت أسسها النظرية في تأصيل متين عام ١٩٦٥ ، وما التعديلات اللاحقة عليها إلا تطوير في كفاية الأنموذج النحوي لا المعرفي .

وقد يعود السبب أيضاً إلى أن أنموذج ١٩٦٥ هو من أكثر نماذج النظرية اقتراباً من أفكار النظرية العربية التراثية ، ويتمثل ذلك بالأسس التي اعتمدها هذا الأنموذج وهذا يمثل إشكال آخر من الإشكالات التي تواجهها الكتابات العربية الخاصة بهذا الاتجاه هذا فضلاً عن الإشكال المتعلق بالتصور الخاطئ من قبل بعض الكتاب للغة العربية إذ يرونها لغة متميزة تنفرد عن سائر اللغات وهي بهذا لا يمكن أن توصف بأي نظرية ما لم تكن تلك النظرية قد وضعت أصلاً لوصف اللغة العربية بصفة خاصة دون بقية اللغات البشرية الأخرى .

((والحمد لله كما هو أهله))

الهوامش:

(١) ذرّات اللغة العربية وهندستها / ١٠ – ١١ .

(٢) ينظر : مقدمة في نظرية القواعد التوليدية / ١٢ .

(٣) ينظر : مقدمة في نظرية القواعد التوليدية / ١٢ .

(٤) ذرّات اللغة العربية وهندستها / ١١ .

(٥) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية / ١٢ – ١٣ .

(٦) ينظر : م . ن . / ١٣ .

(٧) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣١٦ – ٣١٧ .

(٨) م . ن . / ٣١٦ .

(٩) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣١٧ .

(١٠) ينظر : م . ن . / ٣١٤ .

(١١) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(١٢) ينظر : م . ن . / ٣١٥ .

(١٣) ينظر : م . ن .

(١٤) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣٢٤ .

(١٥) معرفة اللغة / ١٦ .

(١٦) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(١٧) ينظر : م . ن .

(١٨) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣٢١ – ٣٢٦ .

(١٩) م . ن . / ٣٢٦ .

(٢٠) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١ / ٥٩ – ٦١ ، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣١٩ – ٣٢١.

(٢١) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / ٥١٤ .

(٢٢) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣١٩ .

(٢٣) من الأنماط التحويلية في النحو العربي / ٧ .

(٢٤) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١ / ٦٠ – ٦١ ، والدرس النحوي الحديث عند عبد القادر الفاسي الفهري (رسالة) / ١٤١ .

(٢٥) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) / ٥ .

(٢٦) ينظر : م . ن .

(٢٧) م . ن .

(٢٨) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١ / ٥٤ .

(٢٩) م . ن . : ١ / ٥٥ .

(٣٠) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة / ٣٢٠ .

(٣١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١ /٥٦ .

(٣٢) ينظر : م . ن .

(٣٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ٥٧/١ .

(٣٤) م . ن . (الهامش) .

المصادر والمراجع

١. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية – بيروت ، ط٢ / ١٩٨٦ .

٢. الدرس النحوي الحديث عند عبد القادر الفاسي الفهري (رسالة ماجستير) : فوزية فهد صخي الجنابي ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد / ٢٠٠٩.

٣. ذرّات اللغة العربية وهندستها دراسة استكشافية أدنوية : د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ، ط١ / ٢٠١٠ .

٤. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل : د. مازن الوعر ، دار طلاس – دمشق ، ط١ / ١٩٨٨ .

٥. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته : د. حافظ إسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ، ط١ / ٢٠٠٩ .

٦. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، دار توبقال – المغرب ، د. ط. / د. ت.

٧. معرفة اللغة : نعوم چومسكي ، ترجمة : محي الدين حميدي ، دار الزهراء – السعودية ، ط١ / ٢٠٠٢ .

٨. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية : د. مرتضى جواد باقر ، دار الشروق – الأردن ، ط١ / ٢٠٠٢ .

٩. من الأنماط التحويلية في النحو العربي : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب – القاهرة ، د . ط . / ٢٠٠٦ .